الكيان السياسي والاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)

د. يوسف ابو الحاج *

نظرة الى الماضي

في عام ١٩٧١ شهدت المنطقة العربية ميلاد دولة جديدة هي دولة الامارات العربية المتحدة التي تتألف من سبع امارات : ابو ظبي ، ودبي ، وراس الخيمة ، والشارقة ، والفجيرة وعجمان ، وام القيوين .

جاءت الدولة الجديدة تصحيحا لوضع شاذ بالغ الشذوذ : فقد كانت هذه الامارات مجرد « مشيخات » تعتبر كل منها في النظرة العامة — بأي مقياس عالمي — كيانا سياسيا بالغ الصغر ، سواء في مساحته ، أو في حجم سكانه ، او في موارده الاقتصادية (قبل البترول) ، أو في مستواه الحضاري .

وامتد الشذوذ الى تركيب الخريطة السياسية لهذه المشيخات . فقد انفردت بظاهرة لا نظير لها في الجغرافية السياسية للعالم كله ، الا وهي ان كل مشيخة او امارة تتناثر اجزاؤها كالاشلاء أو كالشظايا هنا وهناك . فتتألف كل من ابو ظبي ودبي وراس الخيمة من قسمين ، وتتألف امارة عجمان من ثلاثة أجزاء ، بل امارة الشارقة أصبحت تتكون من خمسة أجزاء ، وأصبح من المصطلحات الشائعة كلمة مثل « وملحقاتها » او « وتوابعها » تضاف لاسم

---

* أستاذ الجغرافية وعميد كلية الاداب بجامعة عين شمس .
حصل على الدكتوراة في الجغرافية من مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن عام ١٩٥٤ وتولى التدريس في عدد من الجامعات العربية ، وفي جامعة « ويسكونسن » بالولايات المتحدة وجامعة « واترلو » بكندا — رئيس فريق بمشروع بحوث بحيرة ناصر وعضو مجلس بحوث الاراضي والموارد المائية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وخبير بمجمع اللغة العربية وكان مديرا لمركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس .
له بحوث عديدة بالعربية والانجليزية في جغرافية العالم العربي والعالم الاسلامي ، ومؤلف كتاب « اضافة لفيزيوغرافية الحبشة الشمالية » بالانجليزية نشرته جامعة لندن في ١٩٦١ .

هذه الامارة او تلك . ونظرة ــ ولو عجلى ــ الى خريطة الامارات تكشف فورا عن هذا التركيب الشطرنجي الغريب الذي لا يخضع لنسق معقول ، ويشذ عن أي تنظيم سياسي معروف .

وجاء الاستعمار البريطاني الذي جثم على هذه المنطقة نحو مائة وخمسين عاما ، فأكد ما كان هناك من تمزق ، بل واضاف اليه مزيدا من التعقيد ، بعد ان استغل مشاكل الحدود المتداخلة ، وحاول ان يوجد في كل امارة اسرا متنازعة واقساما تهدد بالانفصال عنها عند اللزوم على نحو ما هو معروف (١) . ولا شك ان ذلك كان مجرد نموذج لما فعله الاستعمار الاوروبي بالوطن العربي في جملته، اذ مزق هذا الوطن شر ممزق ، بحيث اصبحت الامة العربية موزعة على عدد غفير ومربك من الوحدات المنفصلة التي لا تقوم على اسس من اختلافات عنصرية او لغوية او دينية ، او من حتميات جغـــرافية ، او من افتقار الى الوحدة في التجربة التاريخية .

وكثيرا ما انعكس هذا التمزيق في مشكلات الحدود التي كانت تثور بـــين هذه المشيخات او الامارات ، وتبذر في نفس اهلها الاحن والعداوات ، وجاء اكتشاف البترول في المنطقة عاملا اضافيا في تجديد هذه المشكلات او خلـــق مشكلات جديدة ، في ظل التمزق القائم في الخريطة السياسية . فقد ثار نزاع مثلا بين ابو ظبي ودبي منذ عام١٩٤٥ حول الحد البحري الفاصل بين الامارتين في منطقة راس حصان ، وهو النزاع الذي لم تتم تسويته الا في عام ١٩٦٨ . كما ثار نزاع بين امارة الشارقة وامارة دبي بعد أن حفرت احدى الشركات بئرين للبترول في عام ١٩٦٤ رغم ان الحفر لم يسفر عن اكتشاف البترول في اي منهما. ومنذ عهد اقدم ، كانت هناك مشكلات الحدود بين امارتي الفجيرة والشارقة في ساحل عجمان في منطقتي كلبا وخور فكان حيث تتداخل حدود الامـــارتين علـــى نحو صارخ وعجيب ومـــن اغرب مظـــاهر هـــذا التقطيع والتمـــزيق ان بلدة « دبا » الصغيرة (نحو ٣٠٠٠ نسمة) التي تقع على ساحل خليج عمـــان قرب النهاية الجنوبية لراس مسندم تنقسم الى ثلاثة اجزاء يفصل بينها واديان جافان : قسم للشارقة ، واخر للفجيرة ، وثالث لسلطنة عمان ، كما ثار النزاع بين الحين والحين بين سكان قرية « مسافي » الواقعة في جبال عمان (في منطقة تقسيم المياه بين وادي حام ووادي سيجى والتي يتوزع الولاء عند سكانها بين امارتي الفجيرة ورأس الخيمة (٢) ولا عجب اذن ان منطقة الامارات قد ظلـــت ردحا طويلا من الزمن كيانا هلاميا ضئيل الوزن في المحافل الدولية ، وقليـــل الاهمية في الاوساط العلمية ، فما يجيء ذكرها في كتاب من كتب الجغرافيا مثلا الا بأوجز العبارات واضعف البيانات ، وظلت عبارة « ساحل القرصان » مرتبطة بالمنطقة حتى بعد تسميته « بالساحل المتهادن » على الرغم مما في كلا الوصفين من ايحاءات لا مبرر لابرازها في تسمية جغرافية الا لحاجةفينفس يعقوب ، وعلى الرغم مما القته الدراسات التاريخية الحديثة من اضواء الحقيقة على طبيعـــة

« القرصنة » المقصودة ودوافعها ومبرراتها . بل امتد الامر بين كثير من المؤلفين الى العجز حتى عن معرفة النطق الصحيح لاسماء بعض الامارات .

وتغيرت الاوضاع من حول المنطقة في سائر جهات الخليج العربي في القرن العشرين واخذت علائم النهضة والتطور في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر ، وبقيت منطقة الامارات تعاني الجمود والركود .

ومن الطبيعي ان فقر الموارد الطبيعية كان من وراء هذا الانصراف العالمي عن شئون هذه المنطقة التي جمعت الى هذا الفقر ذلك التفتت الاعتباطـــي في خريطتهـــا السياسية .

فنحن ازاء منطقة صحراوية شحت فيها الطبيعة السطحية شحا شديدا في معظم أجزائها ، مع بعض الزراعة في ركنها الشرقي وفي ساحل عمـــان وفي واحاتها الصغيرة المتناثرة ، مع ثروة بحرية محدودة قوامها السمك واللـــؤلؤ في المنطقة الساحلية .

ثم بدأ استغلال البترول — في ابو ظبي ثم في دبي بوجه خاص — فتغيرت الصورة تغيرا جذريا بكل مقياس . لقد اصلحت الجيولوجيـــة ما افســـدته « الجغرافية » في مجال الموارد الطبيعية ، وامتد ذلك في الوقت نفسه — وهـــو ما يعنينا هنا في المقام الاول — الى تقويم الخريطة السياسية بعد اعوجاج ، اذ ابرز هذا المورد الطبيعي الخطير مقومات الوحدة في المنطقة ، تلك المقومـــات الاصيلة التي تحتاج هذه الاصالة فيها الى شيء من التوضيح في هذا المقـــام .

مقـــومـــات الوحدة في الدولة

لا يملك الباحث الا ان يبرز ان مقومات الوحدة في منطقة الامارات كانت قائمة قبل اكتشاف البترول واستغلاله ، وان تاخر قيام الاتحاد حتى اواخر عام ١٩٧١ انما يرتبط بظروف فرضت على المنطقة فرضا ولا تتفق مع طبيعة الامور . هذه حقيقة لم تلق نصيبها من عناية الباحثين وهي جديرة بان يتفهمها شعـــب الامارات وجيله الناشيء بوجه خاص في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل النمـــو الاولى للاتحاد الوليـــد .

الوحـــــدة الجغـــرافيـــة :

ولعل الوحدة الجغرافية للمنطقة هي اول ما ينبغي تسليط الضوء عليه في هذا المجال ، فهي تتناول حقائق طبيعية راسخة وخالدة على مر الزمـــان ، لا تتغير قيمتها ومغزاها بتغير الظروف والاحوال الا في اضيق الحدود .

ومن هذه الحقائق العاملة على الوحدة بطبيعتها الذاتية وحدة الرقعة ، اي ذلك الاتصال الجغرافي المستمر للمنطقة من الحدود مع شبه جزيرة قطر في الغرب حتى اقصى الحدود في الشرق فليست الامارات مجموعة من الجـــزر واشباه الجزر التي تفصلها البحار ، ولكنها رقعة واحدة وكتلة ارضية متصلة ،

والجزر الصغيرة التي تتبعها قريبة من سواحلها والجزر المسكونة فيها محدودة واهمها ابو ظبي وهذه حقيقة مهمة في مغزاها البشري فهي تعني ان اهل المنطقة قد أتيح لهم هذه الفرصة الطبيعية الملائمة للاتصال البشري فيما بينهم منذ اقدم العصور دون ان يعوق هذا الاتصال خلجان متعمقة نحو الداخل او بحار تفصل جزءا عن جزء فتدفع الى المحلية او الى الانعزال .

ويرتبط بهذه الحقيقة ان الطابع الغالب على تضاريس المنطقة هو الطابع السهلي أو الهضبي . وجبال عمان عند هوامشها الشرقية ليست من الجبال الوعرة في مقياس الجبال ، وكان اختراقها ميسورا منذ القدم لكثرة ما بها من دروب ومسالك على طول اوديتها العديدة التي يتجه بعضها نحو الشرق ويتجه بعضها الاخر نحو الغرب . وليس أبلغ في الدلالة على ان هذه الجبال ليست من الجبال القاطعة المانعة من أن الامارة الواحدة قد تتوزع ارضها بين السهل والجبل على حد سواء ، كما هو الحال في امارة رأس الخيمة وامارة الفجيرة ، وان امارة الشارقة تتوزع اراضيها بين غربي جبال عمان وبين شرقي هذه الجبال في ساحل الباطنة المطل على خليج عمان .

ومنذ وقت قريب تم انشاء طريق حديث معبد يصل بين الفجيرة والشارقة عبر تلك الجبال التي لا تصل لارتفاع شاهق .

ومغزى ذلك كله أن مظاهر السطح في منطقة الامارات لم تكن بأي حال مما يعرقل الارتباط بين السكان ، وليس الحال مثلا كمنطقة البلقان او منطقة ليبيريا حيث تداخلت السهول والجبال ، فتعددت في كليهما الاوطان واللغات والقوميات . انما هي تضاريس هادئة اعانت على الوصل لاعلى الفصل ، وكانت بذلك من عوامل الوحدة الجغرافية الاصيلة بين ابناء الاقليم .

ويجيء الموقع الجغرافي حقيقة طبيعية اخرى تعمل في نفس الاتجاه وتضيف اليه مزيدا من القوة والرسوخ . فهي تقع في منطقة التقاء الخليج العربي وخليج عمان الذي ينفتح على المحيط الهندي ، وليس في بقعة نائية منعزلة شأن مناطق صحراوية اخرى في العالم .

وقد انعكس هذا الموقع في نشاط السكان البحري منذ تاريخ قديم موغل في القدم بكل ما يعنيه ذلك من انفتاح على العالم ، ومعاملات تجارية وغير تجارية ، واحتكاكات حضارية ، وتنوع في التجربة وحدث ذلك منذ وقت بعيد . فقبل الاتصال بالاوربيين الذي بدأ في القرن السادس عشر للميلاد كان لاهل الاقليم نشاطهم واتصالاتهم عبر الخليج العربي — ايران وما وراءها — وعبر خليج هرمز الى المحيط الهندي ومن ورائه اسيا الموسمية وسواحل افريقية الشرقية ، وكان لهم نصيبهم المعلوم في نشر الاسلام والثقافة العربية في تلك الاصقاع . وعلى الرغم من صعوبات الملاحة في سواحل الخليج بما يكتنفها من حواجز مرجانية ، وجزر مغمورة تقترب قممها من سطح الماء والسنة رملية

وبقاع مستنقعية فقد برع اهل الامارات — كما برع اخوانهم في اقطار خليجية اخرى كالكويت والبحرين — في التغلب على تلك الصعوبات بما اتقنوه من صناعة أنواع خاصة من السفن تلائم تلك الظروف الجيولوجية الخاصة بسواحلهم . واصبحت لهم منذ وقت بعيد صناعة سفن مزدهرة جلبوا الاخشاب اللازمة لها من سواحل ملبار في الهند وقد اشاد كثير من المؤلفين الاجانب بهذه الصناعة التي لا تخفى على المرء دلالتها الحضارية .

وهكذا فان الاستعمار الاوروبي الحديث والذي قاده الطمع في الاستيلاء على هذا الموقع الجغرافي الحساس ، وجد في هذه المنطقة شيئا اخر غير الذي وجده في افريقية جنوب الصحراء الكبرى او في استراليا او في الامريكيتين : وجد قوما كانوا قد قطعوا شوطا طويلا في السلم الحضاري واصبحت لهم اساطيلهم القوية وصناعتهم المزدهرة لتلك الاساطيل . ويكفي ان نذكر هنا حقيقة تاريخية بالغة الدلالة وهي ان اسطول القواسم حكام راس الخيمة والشارقة كان في اول القرن التاسع عشر يضم ثلاثة وستين من كبار السفن واكثر من ٨٠٠ من صغارها وان مجموع بحارة هذا الاسطول الكبير وصل الى نحو عشرة الاف رجل (٣) .

هكذا كان للموقع الجغرافي لمنطقة الامارات ولسواحل الخليج العربي عامة مغزاه الحضاري ، اذ خلق طائفة متنوعة من الاتصالات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالعالم الخارجي منذ عهد بعيد ، بكل ما يعنيه ذلك من اتساع في الافق وصقل للمعرفة بالاخذ والعطاء ، ثم بكل ما يعنيه وهذا اكثر ما يهمنا في هذا المقام من وحدة التجربة التاريخية بين سكان الاقليم .

الوحدة البشرية :

بفضل هذه العوامل الجغرافية ، وبفضل عامل بشري خطير هو ظهور الاسلام الحنيف وانتشاره بين سكان منطقة الامارات ، اكتملت لهؤلاء السكان كل العناصر الاصيلة للوحدة البشرية .

واذا استثنينا مؤقتا المهاجرين غير العرب في دولة الامارات ، لوجدنا ان اهل البلاد شأن سائر ابناء الامة العربية يمتلكون قدرا رائعا من وحدة الاروما ، أو ما اصطلح علماء الانثربولوجية على تسميته بتجانس السلالة Racial homogeneity الذي يعني التقارب في الملامح والسمات الطبيعية لجسم الانسان . فهم ينتمون اساسا الى ما يعرف بعنصر البحر المتوسط Mediteranean Stock او الجنس الاسمر ، ولن تجد بينهم تلك الفروق السلالية الصارخة التي توجد في دول اخرى وقد تحول دون الامتزاج السلس بين عناصرها ، وخاصة اذا كانت هذه الفروق السلالية مصحوبة باختلاف اللغة والثقافة كما هو الشائع في اكثر الحالات .

ونحن اذن ازاء منطقة تحقق فيها التجانس السلالي ، والذي اضيف اليه الاحساس المشترك بالعروبة الاصيلة ، وشعور الفخر والانتساب اليها .

كما تحقق لابناء المنطقة الاصليين وحدة اللغة . ووحدة اللغة هي بلا شك ركن اساسي من اركان الوحدة القومية ، فاللغة كوسيلة للتعبير هي سبيل التفاهم الميسور بين افراد اي شعب من الشعوب ، على حين ان اختلافها ضرب من الحواجز الاجتماعية يحول دون الاندماج الكامل . واللغة ايضا طريقة تفكير تنعكس فيها عادات الامة وتقاليدها وتجاربها المختلفة مع بيئتها الخاصة وعبر تاريخها الخاص ، وهي فوق ذلك سجل للتراث الثقافي يتجمع فيها ادب الاجداد وسائر الوان حياتهم الثقافية . ولذلك كله كانت اللغة الواحدة عروة وثقى بين الناس ، ودافعا قويا في اتجاه الوحدة بمعناها السياسي المعروف .

وعلى الرغم من كثرة عدد المهاجرين من الباكستانيين والهنود والايرانيين وازدياد نسبة التسلل من جانب هؤلاء الى البلاد في السنين الحديثة ، فان دولة الامارات شهدت في السنوات القليلة الماضية زيادة طفرية في عدد المقيمين بها من أبناء الدول العربية ، وهم يؤلفون الجزء الاساسي من ذلك الارتفاع الكبير الذي طرأ على مجموع سكان الدولة في هذه السنوات والذي أوصل جملة سكان الدولة الاحصاء ١٩٧٦ الى ٦٥٠٫٠٠٠ نسمة بحسب نتائج التعداد الاخير . وتوحي كل الدلائل بأن المستقبل يحمل مزيدا من الارتفاع في نسبة الناطقين بلغة الضاد ، اللغة الرسمية للبلاد .

وثمة بعض الاختلاف في اللهجات العربية بين السكان وهو في احدى الحالات المحدودة اختلاف كبير ، ولكن السمة الغالبة هي التقارب الشديد في اللهجات ، مما يؤكد ان مقوم اللغة المشتركة بكل ما عناه في الماضي ويعنيه في الحاضر والمستقبل من يسر التفاهم وسهولة الامتزاج بين السكان يتوفر للدولة كعنصر اساسي في وحدتها البشرية .

وتملك الدولة فوق ذلك تلك الوحدة الروحية الرائعة التي يضفيها الدين الاسلامي الحنيف على طابعها الثقافي والحضاري . فالاسلام هنا هو عقيدة السكان العرب كما انه عقيدة الغالبية الساحقة من غير العرب ، وبحيث ان المسيحيين (وبعضهم من الهنود والباكستانيين) والوثنيين او من يعرفون بالبانيان (من الهنود السيخ او الهندوس) الذين يمارسون طقوسهم الخاصة ومن بينها حرق اجساد موتاهم لا يؤلفون الا اقلية ضئيلة للغاية من جملة السكان . وغنى عن البيان ان وحدة الدين اذا توفرت لامة من الامم ، كانت ادعى لتيسير تحقيق وحدتها السياسية ، واضمن لاستمرارها وبلوغ غاياتها ، والاسلام يمتاز بين الاديان بانه دين لا يبين علاقة العبد بربه فحسب بل يتغلغل في الوقت نفسه الى صميم شئون المجتمع ويسهم في تحديد سلوك معتنقيه بأوفر

نصيب ، فهو نظام اجتماعي وسياسي ، وهو تشريع وتنظيم شامل يدخل في تنظيم معاملات الافراد ، ويحدد شكل الاسرة وعلاقة الاباء والابناء وقواعد الطلاق والميراث والوصية ، ويتناول على الجملة ادق التفصيلات في حياة الانسان ، وهو فوق ذلك كله دين يحث على الوحدة بين معتنقيه كما يتجلى في قوله تعالى « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات » (٤)

هكذا تتوفر لدولة الامارات المتحدة درجة رائعة من وحدة السلالة ، واصالة العروبة ، والوحدة الروحية . وكان لا بد أن يؤدي ذلك كله ، وفي اطار الوحدة الجغرافية ووحدة التجربة التاريخية ، الى درجة عالية من التجانس في الاسس الاجتماعية ، وعلى راسها العادات والتقاليد ، وتشابه النظرة الى القيم الخلقية ، وكيفية الاستجابة للمؤثرات الخارجية . وهذا ما تملكه الدولة عند كل من يستخدم النظرة الشاملة التي لا تقف عند دقائق التفصيلات ، فهو يتجلى في سيادة القيم العربية المشهورة من كرم ، ومروءة ووفاء ، وتماسك عائلي، وصلة للرحم ، ومن نظرة محددة للعرض والشرف والثأر ، كما يتجلى في معظم العادات المرتبطة بالزواج ، والافراح ، والمآتم والمجاملات ، واللهو والسمر ، وغير ذلك من العادات والقيم الاجتماعية الراسخة . ولا شك ان اساليب الحياة الحديثة ، والكثير من مفاهيمها الاجتماعية وانماطها السلوكية تأخذ سبيلها اليوم الى السكان عامة والشباب خاصة على نحو ما حدث في الاقطار العربية الاخرى، ولكن ذلك يسير ايضا كعملية عامة تأخذ مجراها في مختلف الامارات وان يكن بدرجات متفاوتة ، وليس من شأنه ان يخل بالوحدة الجوهرية للاسس الاجتماعية التي يرتكز عليها مجتمع الامارات .

بنـــاء الاتحـــاد

قد يبدو من الغريب اذن ان يتأخر الاتحاد السياسي للمنطقة الى بضع سنوات خلت ، رغم توفر العناصر الاصيلة للوحدة فيها ، طبيعية كانت هذه العناصر أم بشرية . ولكن هذه الغرابة تزول اذا تذكرنا حقيقتين اساسيتين : الحقيقة الاولى هي ان معظم مساحة المنطقة بادية فقيرة لا تصلح الا لافراز النمط البدوي من انماط العيش . ومن الصحيح ان معظم السكان كانوا من المزارعين والمشتغلين بالصيد البحري ، ولكن سيادة البدو على معظم المساحة وامتداد نفوذهم الى مراكز الحضر قد وطد نظام القبيلة الذي يفرض بطبيعته التفرق والعصبية المحلية وكثيرا ما يؤدي الى التناحر والصراع ومن الصحيح أن المنطقة شهدت في هذه الفترة او تلك عددا من الاحلاف التي عقدت بين مجموعات من القبائل ، ولكنها احلاف لم تكسب صفة الدوام ، وسرعان ما كان ينفرط عقدها ، فيسود التفرق من جديد .

ولكن هذه الحتمية الجغرافية التي فرضت هذا التفرق ، انما تنسحب في

التحليل الدقيق الى الفترات القديمة وحدها في الحقيقة ، ولم تعد تحتفظ بعنفوانها بعد ان تطورت المدن الساحلية ، واتى الموقع الجغرافي اكله فزادت الثروة من صيد الاحياء البحرية وغيره ، واتسع أفق السكان بما مارسوه من اختلاط بالعالم الخارجي على نطاق واسع ، وكان المتوقع لذلك ان يأخذ القوام بأسباب الوحدة السياسية ، بعد ان اخذت الوحدات القومية في الظهور والانتشار في العصر الحديث . ولتفسير ذلك لا بد ان نرجع الى الحقيقة الاساسية الثانية لتعليل هذا التأخير الزمني الملفت للنظر لحدوث الاتحاد ، الا وهي سياسة الاستعمار البريطاني الذي عمل جاهدا ، وبعديد من الوسائل ، على تضخيم مشاكل الحدود والنزاعات القبلية ، وغرس بذورا جديدة للفرقة والشقاق ، على نحو ما سلفت الاشارة اليه .

وعلى هذا النحو ، وفي ضوء هاتين الحقيقتين الاساسيتين ، فقر البيئة بطابعها الصحراوي وعوائق الاستعمار طال بقاء الشذوذ في خريطة المنطقة السياسية وكأنها صورة متحفية من ماضي البشرية البعيد قبل ان يعرف العالم معنى الدولة ، رغم انف وحدتها الجغرافية ، وروابطها البشرية وخلفيتها الحضارية .

فما ان جاء البترول حتى أحال الفقر الى ثروة معقولة ، كما ان الاستعمار البريطاني ذهب الى غير رجعة ، وانطلقت عوامل الوحدة الكامنة من عقالها ، فقامت الدولة الجديدة من ست امارات في اول الامر ما لبثت الامارة السابعة أن انضمت اليها بعد وقت قصير .

وعلى الرغم من أن الدستور الدائم للاتحاد لم يصدر بعد ، فان ما تحقق من أركان الاتحاد لهو اقرب الى المعجزات حقا عند اول نظرة ، الا اذا شفعنا هذه النظرة الاولى بنظرة هادئة متأملة في ما اسلفناه من مقومات اصيلة وراسخة للوحدة كانت تنتظر الشعلة التي تبعث فيها الحياة .

والغريب في هذا المقام أن بعضا من الباحثين والمعلقين يلحون في التركيز على ابراز ما يسمونه بمظاهر العصبية الاقليمية بين الامارات اليوم ، كرفع علم الامارات الى جانب العلم الاتحادي وكتعدد محطات الاذاعة والتلفزيون ، او تعدد بعض الصناعات الجديدة ، ويفوت هؤلاء البعض اننا ازاء وليد سياسي لا يزيد عمره اليوم عن بضع سنوات .

ولعله مما يفيد هذا المقام ان نذكر على سبيل التوضيح والمقارنة ما قاله في عام ١٩٦٦ الدكتور « جون بادو » مدير معهد الشرق الادنى بجامعة كولمبيا حينذاك ، والذي كان قبل ذلك رئيسا للجامعة الامريكية بالقاهرة وسفيرا للولايات المتحدة في جمهورية مصر العربية حيث ذكر في محاضرة له بالقاهرة :

« حين كنا (أي الولايات المتحدة الامريكية) ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية لم نحارب بعضنا البعض الاخر ، ولكن بعد ان كسبنا حرب الاستقلال ، وقبل

ان نشكل الولايات المتحدة في صورتها النهائية ، كانت المناكفات والمنازعات لا تنقطع بين الولايات . بل انه في وقت ما كانت الولاية التي انتمي اليها ، وهي ولاية نيوجرسي ، تفرض الضرائب على ولاية بنسلفانيا على الرغم من أن كلا الولايتين كانتا جزءا من الدولة حديثة العهد بالتحرير » (٥) كما قال في موضع اخر من نفس المحاضرة :

« والواقع انه في الدولة التي أنتمي اليها (الولايات المتحدة) مضى ٧٥ عاما واشتعلت حرب اهلية دامية قبل أن نستطيع في النهاية تكوين الصورة السياسية الراسخة لوحدة ولاياتنا المنفصلة » (٦) والدكتور « جون بادو » يتحدث بالطبع عن اتحاد دولة هائلة المساحة كان لاتحادها ظروفه الخاصة . ولكن الفكرة التي نهدف الى اجلائها من وراء هذا الاقتباس تظل قائمة ، الا وهي أن الاتحادات السياسية لا تولد مكتملة بين يوم وليلة ، ولا بد لها من فترة انتقال قد تطول وقد تقصر بحسب الاحوال .

فلنلق اذن نظرة سريعة على ما تم انجازه في اتحاد دولة الامارات حتى نرى هذه الانجازات في ابعادها الصحيحة .

في خطاب سمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس الدولة والمفجر الاول للطاقة الوحدوية فيها ، والذي القاه في افتتاح دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني الاتحادي الذي تم في اول مارس عام ١٩٧٧ ، سلط سموه الضوء على الانجازات التالية :

١ ــ توحيد القوات المسلحة .
٢ ــ انشاء قوة حرس للحدود تتولى حراسة حدود الدولة البحرية والبرية .
٣ ــ انشاء جهاز امن الدولة وتوحيد اجهزة الامن الداخلي في الامارات .
٤ ــ توحيد سلطة الاشراف على الاجهزة الاعلامية في الدولة (٧) .

وتلك انجازات ضخمة تمت في وقت جد قصير في عمر الدول ، وقد سبقها انشاء عدد من التنظيمات الاتحادية الاساسية تشمل المجلس الاعلى للحكام ، والمحكمة الاتحادية ، والمجلس الوطني الاتحادي .

كما أن من بين المظاهر الوحدوية المهمة انشاء بنك اتحادي هو بنك الامارات العربية المتحدة الذي انشيء في عام ١٩٧٥ مستهدفا تدعم الاقتصاد الاتحادي والاسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الامارات ، فضلا عن تحقيق هدف سياسي هو ربط المواطنين في الدولة بمؤسسة اتحادية واحدة . وفي نفس ذلك العام ازيلت نقط التفتيش التي كانت قائمة على حدود الامارات للتأكد من هوية كل من يعبر تلك الحدود ، وازيل بذلك مظهر من مظاهر الانفصالية القديمة ، ومن احدث المظاهر الوحدوية الانتهاء من انشاء جامعة الامارات العربية المتحدة التي افتتحت في العام الدراسي ٧٨/١٩٧٧ .

واذا اضفنا الى ما تقدم ما بلغه الاتحاد في سرعة فائقة من مكانة طيبة في المجتمع الدولي بوجه عام وفي العالم الثالث بوجه خاص ، جاز لنا القول بأن

الدولة قد حققت بالفعل بدءا قويا حقا في عملية تشييد بنائها السياسي ، ممـــا يبشر — اذا سارت الامور بهـذا المعدل السريع — باستكمـال هذا البنـاء في مستقبل قـريب .

الخريطة العمرانية للاتحاد

تطالعنا الخريطة العمرانية الراهنة لدولة الامارات بطائفة مبهرة مـــن الملامح الجديدة ، وذلك بعد ان توفر رأس المال وتحقق الاتحاد ، وتوفرت معهما ارادة التعمير بطبيعة الحال .

ولكي نقدر هذا القول حق قدره ينبغي أن نتذكر أن هـذا التغيـير الكبير الذي طرأ على خريطة العمران انما هو وليد سنوات قلائل في معظمه ، فتصدير البترول لم يبدأ في ابو ظبي الا في عام ١٩٦٢ ، وتأخر الى عام ١٩٦٩ في امـارة دبي ، والى عام ١٩٧٤ في امـارة الشارقـة . كما ينبغي ان نتـذكر انه في الفترة الاولى من انتاج البترول لم تشهد البلاد الا قدرا ضئيلا من التغـيرات العمرانية ، اذ لم يكن لدى الحكام حينذاك الا النزر اليسير من ارادة التعمـير بل غلبت النزعة الانغلاقية والمحافظة على القديم .

وقد شهدت المدن بوجه خاص ثورة عمرانية كبيرة . ومن اهم هذه المدن دبي « ومن الصحيح ان النهضة الاولى لهذه المدينة قد ارتبطت بما ابداه السكان من بعد نظر بحيث أصبحت مركزا عالميا لتجارة الذهب ولتوزيـع السلع قبـل ان يبـدأ انتـاج البتـرول في الامـارة في عـام ١٩٦٩ ، ولكـن ازدهارها التجاري الحقيقي انما تجلى بعد ذلك ، وهي اليوم ميناء الاستيراد الرئيسي وأكبر مستودع للسلع في الساحل الغربي للخليج والميناء الرئيسي الذي تدخل فيه الواردات الى امارات الاتحاد الشمالية الشرقية والى الاجزاء الداخلية من عمان . وينعكس هذا الازدهار في عمران المدينة بمرافقها الحديثة كما ينعكس في التحسينات الواسعة النطاق التي ادخلت على الميناء (ميناء راشد) الذي افتتح رسميا في عام ١٩٧٢ . كذلك شهدت مدينة أبو ظبي وميناؤها حركة تعمير ضخمة، وأصبحت بدورها من اكبر مراكز التجارة وتوزيع السلع في منطقة الخليج . ولمواجهة حاجة سكانها المتزايدين من المياه انشىء خـط انابيب (١٤٠ كم) ليوصل الماء اليها من منطقة العين في الداخل . كما امتد العمران الى مدينة العين نفسها فتحولت بسرعة فائقة من مجرد قرية بسيطة الى مدينة جديدة اخذت في النمو ، واصبحت الان مقرا لجامعة .

وامتد هذا العمران كذلك الى مدينة رأس الخيمة وبدرجة أقل — الى سائر مدن الدولة .

وقد واكب ذلك تعبيد عدد من الطرق المهمة على رأسها الطريق الساحلي البديع من رأس الخيمة الى بلدة طريف في امارة ابو ظبي ، والطـرق من دبي والشارقة نحو الداخل ، ثم الطريق من الفجيرة شمالا الى خور فكـان . وفي

ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الاقمار الصناعية تم في عـام ١٩٧٥ انشاء محطة ارضية في جبل على في امارة دبي ، كما تم التعاقد على انشاء محطة اخرى في ابو ظبي ، ومحطة ثالثة في راس الخيمة .

وفي مجال المياه والزراعة انعكس التعمير في تطهير عدد من الافلاج القديمة وترميمها سواء في ابو ظبي او في دبي او في الشارقة او في عجمان . كما انعكس في الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الابار المزودة بالمضخات كما في منطقـة العين وفي الشارقة والفجيرة ، فضلا عن العناية بمشروعات التحلية مياه البحر.

وقد برزت العناية بتنويع المركب المحصولي في معظم الجهات الزراعيـة بالدولة ففي منطقة العين كان الانتاج يقتصر على النخيل والبرسيم حتى وقت قريب فادخلت زراعة الخضروات والفاكهة التي تجد سوقا رائجة في المـدن ، وذلك في المزارع الكبيرة (٥٠ ــ ٢٥٠ فدان) التي انشيء بضعة منها في منطقـة العين او غير بعيد منها .

كذلك امتد هذا التنوع في المركب المحصولي الى امارة راس الخيمة التـي تتوزع الزراعة فيها بين المنطقة الساحلية والسهل الحصوي الممتد عند حضيض جبال عمان ، والتي اصبح يزرع فيها ، الى جانب النخيل والبرسيم اللـذين يشغلان أغلب المساحة طائفة شتى من الخضروات والفواكه ، تجد سوقـا رائجة في امارات دبي والشارقة وابو ظبي بوجه خاص . وقد لعبت محطـة التجارب الزراعية التي انشئت في بلدة « دقداقة » دورا حاسما في تحقيق هـذا التنوع المحصولي ، كما يؤمل ان تكلل تجاربها بالنجاح في مجال تربية الماشيـة والدواجن وتشجيع انتشارها بين المزارعين .

ومن المشروعات الجديدة التي تستحق التنويه المشروع الزراعي بجزيرة « السعديات » في امارة ابو ظبي ، لا لاهمية مساحته فهي صغيرة ولكن باعتباره من التجارب الجديدة في العالم العربي في مجال استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعي بالمناطق الجافة ، فهو يقوم على تحلية مياه البحر ، وبهذه المياه العذبة تروي الخضروات التي زرعت داخل بيوت من البلاستك ، ويتم ذلك بعدة طرق حديثة للري تكفل جميعها الاقتصاد في استخدام الميـاه وقد بلغ متوسط انتاج المشروع في صيف عام ١٩٧٢ نحو ثلاثين طنا من الخضروات في الشهر ، والاهم من ذلك ان نجاح التجربة من شأنه ان يفتح مجالا حديثـا للتغلب على عدد من المشكلات الصعبة التي تعترض الانتاج الزراعي في مثـل هذه الجهات الساحلية الجافة ، وخاصة حين يتم التوصل الى خفض تكاليف الانتاج .

ومع ذلك فينبغي ان نذكر ان جملة المساحة المزروعة في الدولة لا تزيـد على نحو ١٥٠٠٠ هكتار ، (٨) تقع ثلاثة ارباعها تقريبا في امارة ابـو ظبي

وحدها . ومن ثم وجهت الامارات مزيدا من الاهتمام الى الانتاج الصناعي . ولم تقطع الدولة شوطا كبيرا في هذا المضمار بعد ، لاسباب عديدة منها حداثة عهدها بالبترول ، وان كان هناك بعض المشروعات التي بدىء بتنفيذها ، ففي امارة ابو ظبي تم حديثا (١٩٧٦) بناء مصفاة للبترول في أم النار تبلغ طاقتها ١٥ر٠٠٠ برميل يوميا من البترول الخام ، كما تم بناء مصنع للاسمنت في مدينة العين بنفس الامارة ينتج سنويا ربع مليون طن يمكن ان ترتفع الى نصف مليون في المستقبل القريب .

وثمة عدد من الصناعات الصغيرة في دبي وابو ظبي بوجه خاص . ولكن الصورة العامة تظل قائمة الا وهي ان الصناعة باستثناء البترول ، لم تقطع بعد الا شوطا ضئيلا للغاية ومن ثم تبرز اهمية المشروعات الحديثة التي بدأ تنفيذها ، وتلك التي يخطط للقيام بها وبخاصة في امارتي ابو ظبي ودبي على نحو ما سنرى بعد قليل ، ومن الطبيعي ان يتأخر التوسع الحقيقي في الانتاج ـــ صناعيا كان او زراعيا ـــ الى الوقت الذي تكتمل فيه للدولة البيئة الهيكلية Infrastructure المعقولة بما تعنية من استكمال لقطاع الخدمات ـــ المواصلات والمرافق العامة والتعليم والصحة الخ ـــ ، وهو القطاع الذي يشهد نهضة كبيرة وسريعة في مختلف انحاء الامارات .

والخلاصة ان الخريطة العمرانية لدولة الامارات قد شهدت تغيرات جذرية في السنوات الحديثة . والتغير مستمر ، وبمعدل سرعة كبيرة ، بحيث اصبح من الزم الامور لكل باحث مدقق ان يتابع الصورة شهرا بعد شهر حتى يضمن العرض الصادق لمظاهر التغيير في تلك الخريطة . ولعل في الرؤية المستقبلة التي تختتم بها هذا البحث ما يسلط الضوء على هذه الحقيقة .

رؤيـــة مستقبليـــة

ليس من المغالاة في شيء أن يقال ان منطقة الامارات اصحبت تملك بفضل الاتحاد الجديد كل الظروف المواتية للتقدم والانطلاق .

فقد جعل الاتحاد من هذه المنطقة دولة تملك الوحدة الجغرافية ، كما تملك الوحدة البشرية ، ومن ورائها الخلفية الحضارية ووحدة التجربة التاريخية، على نحو ما حاولنا ابرازه في صدر هذا البحث .

وهي دولة ذات مساحة معقولة تبلغ نحو ٣٢ر٠٠٠ من الاميال المربعة ، وتزيد بذلك كثيرا على مساحة دول مثل لبنان والكويت وقطر والبحرين ، بل وسويسرا وبلجيكا وهولندة ، ولا تقل كثيرا عن مساحة النمسا او المجر (جدول ١) .

جدول ١ — مساحة الدولة مقارنة بمساحة دولة اخرى

(بالميـــــل المـربـــــع)

الـــدولة	المساحة	الدولة	المساحـــة
المانيا الشرقية	٤١ر٧٦٦	بلجيكا	١١ر٧٨١
المجـــــر	٣٥ر٩١٩	البانيا	١١ر١٠٠
التمســـا	٣٢ر٣٧٤	قطر	٨ر٥٠٠
الامارات العربية		فلسطـــــين	
المتحـــدة	٣٢ر٣٠٠	المحتلـــة	٨ر٠١٩
سيراليون	٢٧ر٦٩٩	الكويت	٦ر٢٠٠
الدنمـــرك	١٦ر٦٢٩	لبنـــان	٣ر٩٥٠
سويسرة	١٥ر٩٤١	البحرين	٢٣١
هولنده	١٤ر١٣٩		

وقد ارتفع سكان الدولة النائية اخيرا الى نحو ٦٥٠ر٠٠٠ نسمـــة وهو عدد متزايد على مر الايام وفوق ذلك كله فأن الدولة تملـك قاعدة اقتصاديـة قوية ، وهو ما يستحق منا وقفة خاصة في هذا المقام .

المستقبـــل الاقتصادي :

تكتسب دولة الامارات بفضل البترول بوجه خاص دعامة وطيدة للمستقبل فالاحتياطي المؤكد في ارضها يزيد على النحو ٣٠ بليون برميل يكفي لمدة تزيـد على نصف قرن بمعدل الانتاج الحالي الذي يصل الى نحو مليونين من البراميل في اليوم الواحد (٩) ، وهي تحتل بذلك المركز الرابع من حيث الرصيد بين دول الشرق الاوسط (جدول ٢) .

جدول ٢ — احتياطي البترول المؤكد او المرجح في العالم العـربي في نهاية ١٩٧٤ (بملايين البراميل) (١٠)

الدولـــة	حجم الاحتياطي	عدد سنوات الانتاج بالمعدل الحالي
السعوديـــة	١٧٣ ٧٥٠	٥٦
الكـــويت	٨١ ٥٥٠	٨٧
العـــراق	٣٥ ٠٠٠	٥٣
الامارات المتحدة	٣٢ ٥٠٠	٥٢
ليبيـــــا	٣٠ ٤٠٠	٥٤
الجـــزائر	٧٦٥٠	٢٠
قطـــــر	٦٠٠٠	٣٢

عمـــان	٦٠٠٠	٧٥
مصـــر	٥٢٠٠	١٠١
ســوريــا	١٥٠٠	٣١
تونــس	١١٠٠	٣٥
البحـــرين	٣٦٠	١٤
جملـــة العالم العربي	٣٨١٠١٠	ـــ

ويدر هذا المورد الثمين عائدا ضخما على الدولة يجعل متوسط دخل الفرد فيها من أعلى الدخول في العالم (١١) ، ويضمن لها راس المال اللازم للتنميـــة الاقتصادية ، مما يوميء الى خريطة عمرانية جد مختلفة عن الخريطة الراهنة .

وقد لا يكون التغير المتوقع في النشاط الزراعي ابرز ما يكون في تلـــك الخريطة ، فأن التقديرات المتوقعة للمساحة الممكن اضافتها للمساحة الحاليـــة البالغة نحو خمسة عشر الف هكتار لا تزيد على ٢٠٠٠٠٠ هكتار ، يقع معظمها في منطقة السهول الحصوية الواقعة الى الغرب من جبال عمان ضمن امارتـــي راس الخيمة والشارقة بوجه خاص ، ثم في منطقة السهل الساحلي المطل على خليج عمان ضمن امارة الفجيرة ، بالاضافة الى مناطق اصغر في كل من ابو ظبي وام القوين . على انه اذا كانت جملة الرقعة الزراعية لن تصل الى حجم كبير (الا) اذا اكتشفت موارد غزيرة للمياه الجوفية كتلك التي اكتشفت فجـــأة في منطقة القصيم بالسعودية ، فان الاتجاه نحو تشجيع استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة يبشر بتوسع راسي مطلوب . ويرتبط بالزراعة تربية الماشية التـــي ينتظر أن تزداد اهميتها في راس الخيمة (اكبر منتج للحوم بالدولة) وفي ابـــو ظبي ، وفي المنطقة الساحلية الشرقية ، سواء لانتاج اللحوم او الالبان .

ولا شك أن صناعة صيد الاسماك وتجفيفها وتعليبها سيكون لها شأن كبير في اقتصاد البلاد . فثمة مجال واسع لتنمية الانتاج سواء من مياه بحر عمـــان العميقة وما جاورها ، او من الخليج العربي وخاصة في منطقة بو غاز هـــرمز . وترتبط هذه التنمية بما يتوقع من تطوير لاساليب الصيد ، وللسفـــن ولادوات الصيد ، ولوسائل حفظ الاسمـــاك .

وهكذا فأن لنا ان نتوقع على خريطة الامارات العربية المتحدة عددا مـــن مراكز الصيد الحديثة على طول سواحلها ، مع مخازن للتبريد ، ومصانع للتعليب (ثم انشاء بعضها فعلا) ، واخرى لانتاج مسحوق الاسماك الذي يستخدم في التسميد : وسوف تجد هذه المنتجات سبيلها للتصدير الى الخارج ، فضلا عن سد حاجة الاستهلاك المحلي في الدولة .

وفي مجال المواصلات الداخلية سوف تشهد الامارات مزيدا من الطـــرق البعيدة ، الكثير منها قيد الانشاء او التصميم في الوقت الحاضر . ومنهـــا

الطريق الى حدود عمان شمالا وجنوبا على طول الساحل ، وبينها وبين تلك الحدود في الشمال ولكن الى الداخل ، والطريق من الشارقة جنوبا حتى العين فحدود سلطنة عمان ، واستكمال الطريق الساحلي الكبير حتى حدود قطر ، والطريق من بلدة طريف (الواقعة على هذا الطريق في امارة ابو ظبي) جنوبا حتى منطقة ليوا ، وذلكفضلا عن عدد من الطريق الفرعية في انحاء كثيرة من البلاد .

واذا كانت دولة الامارات لم تقطع شوطا كبيرا في ميدان الصناعة على نحو ما اسلفنا ، فأن خريطة المستقبل القريب سوف تشهد عددا من المصانع والمنشئات الاخرى التي يجرى انشاؤها في الوقت الحاضر او تم التعاقد عليها منذ وقت قريب . ففي امارة دبي يجرى العمل في بناء مصنع كبير للاسمنت تبلغ طاقته نصف مليون طن في السنة ، ومصنع اخر للالمنيوم يقوم على خام مستورد وتبلغ طاقته ١٣٥ الف طن في السنة . ويعتمد كلا المشروعين على الطاقة البترولية ، كما ان الهدف من كليهما هو التصدير الى الاسواق الخارجية بعد سد حاجة الاستهلاك المحلي . ومن اهم المشروعات الاخرى في دبي مشروع انشاء حوض جاف كبير قرب ميناء راشد (وقد تم انشاؤه بالفعل) يسمح باستقبال الناقلات التي تبلغ حمولتها نصف مليون برميل ــ كما بدىء خلال عام ١٩٧٦ في تنفيذ مشروع اقامة ميناء كبير في منطقة « جبل علي » التي يقام بها مصنع الالمنيوم السابق ذكره والتي يخطط لجعلها منطقة حرة كبرى .

وفي ابو ظبي وافق المجلس التنفيذي للامارة في سبتمبر ١٩٧٦ على بناء مصفاة بترول ضخمة في منطقة « الرويس » بجبل الظنة بطاقة انتاجية يومية قدرها ٩٢٠ الف برميل كمرحلة اولى ، ويقدر ان يستغرق تنفيذها نيفا وثلاث سنوات (١٢) . ويجرى منذ عام ١٩٧٣ بناء معمل لتسييل الغاز الطبيعي في جزيرة « داس » سوف ينتج اكثر من مليونين من الاطنان من الغاز المسيل ، بالاضافة الى كميات من الغازولين الخفيف ومن الكبريت . وقد اوشك هذا المشروع المهم على الانتهاء ، وهو يمثل بلا شك محاولة جادة وواعية لاستغلال قدر من كميات الغاز الطبيعي الهائلة التي تنبعث من ابار المنطقة البحرية في الامارة بمعدل ٦٠٠ قدم مكعب او ما يعادل ١٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم كانت تذهب كلها بددا بالاحتراق . وقد اتخذت خطوة حميدة اخرى في نفس الاتجاه حين تم في عام ١٩٧٦ توقيع اتفاق مبدئي لاستغلال غازات الحقول البرية ايضا في الامارة . ومن مشروعات امارة ابو ظبي الاخرى مصنع لحامض الكبريتك (سينتج نحو ٢٠ طنا يوميا) (١٢) ، واخر للاسمدة الازوتية (بطاقة الف طن في اليوم) تمالاتفاق على انشائه مع حكومة الهند في عام ١٩٧٦ .

ومن مشروعات الامارات الاخرى التي يجرى تنفيذها واوشك بعضها على الانتهاء مشروع انشاء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء في ام القوين لخدمة هذه الامارة وامارة عجمان المجاورة ، مع محطة لتحلية مياه البحر ، ومشروع لانشاء

حوض جاف ضخم في خليج الزورة في عجمان تم التعاقد عليه مع مجموعة من الشركات اليابانية (١٣) ، ثم مشروع للاسمنت واخر لتعليب الاسماك في راس الخيمة وفي امارة الشارقة يجرى انشاء ميناء صغير في ساحلها الغربي ، واخر في خور فكان بدىء في تنفيذه في عام ١٩٧٥ ، ومحطة جديدة لتوليد الكهرباء في منطقة الميناء ، كما اوشك الانتهاء من بناء مصنع لتعليب الاسماك (بطاقة ٢٥٠ طن من الاسماك يوميا) ، ومن بناء مصنع للاسمنت (بطاقة ٣٢٠ الف طن في السنة) .

وهكذا فان التعمير الذي يجرى على قدم وساق في دولة الامارات يشير الى خريطة عمرانية جديدة حتى في المستقبل القريب ولنا ان نتوقع ان المنطقة الساحلية سوف تظل اكثر عمرانا وازدهارا من المنطقة الداخلية ، وسوف تزداد المدن فيها امتدادا وسكانا ، كما ان هذه المنطقة الساحلة ستجتذب مزيدا من الصناعات وخاصة تلك الصناعات التي تقوم على البترول كمادة خام (الصناعات البتروكيماوية ومصافي البترول ومعامل تسيل الغاز) ، او على الثروة البحرية،وان كان من بين هذه الصناعات ما سيقوم على خامات مستورده (كالالمنيوم) . وفي مستقبل ابعد يمكن ان تتطور صناعات تقوم على الانتاج الزراعي وخاصة في راس الخيمة كصناعات حفظ الخضر والفواكه وصناعات منتجات الالبان . وبجانب ذلك كله ستبقى صناعة استخراج البترول ، بالطبع ، الصناعة الرئيسية في المنطقة طالما جادت به الطبيعة في مستقبل الايام .

اما المنطقة الداخلية في الدولة فان عمرانها المكتمل لا بد ان ينتظر الى مستقبل ابعد ، بحكم ظروفها الجغرافية الصعبة المعروفة في كل صحراء . ولكنها بدأت في التحول ، فهي تضم عددا من اكبر ابار البترول في الدولة ، والطرق البرية الحديثة اخذت تدب في اوصالها ، وهي تضم منطقة « العين » التي اقيمت فيها اول جامعة في البلاد والتي شهدت تطورا زراعيا بارزا ، كما تضم منطقة السهل الحصوي عند حضيض جبال عمان بما يحتويه من امكانيات زراعية . كذلك بدأت المنطقة الداخلية تشهد دخول الصناعة الحديثة، فالى جانب مصنع الاسمنت الذي اقيم في « العين » ثمة مشروع كبير لاستغلال الغاز الطبيعي من حقول ابو ظبي البرية ، كما يمكن توقع نشأة صناعات غذائية في مناطقها الزراعية . وهناك اخيرا تلك المشروعات الخاصة بتوطين البدو التي بدأ تنفيذ بعضها بانشاء اربع من القرى الصغيرة في بادية امارة ابو ظبي لخدمة هؤلاء البدو . ولكن التطور الحقيقي للمنطقة الداخلية سوف يرتبط اوثق الارتباط بما سوف تسفر عنه مشروعات التنقيب عن المياه الجوفية التي توجه اليها اليوم عناية كبيرة . ففي الصحراء لا عمران بلا ماء ، للزراعة كان هذا الماء ، او لشرب الناس والحيوان ، او للصناعة ومراكز الاستقرار ولا يعرف مقدار هذا الماء بعد في المنطقة الداخلية ، ولكن ما حدث في منطقة القصيم في السعودية من

اكتشاف للمياه الجوفية الارتوازية « الفوارة » من اعماق بعيدة بكميات ضخمة، يعتبر نموذجا لما يمكن ان يخبئه المستقبل في جوف الارض من امكانيات واسعة في هذا المضمار (١٤) .

مشكلات تنتظر الحلول

استكمالا للرؤية المستقبلية ، لا بد من القاء نظرة على المشكلات الرئيسة للدولة بقصد تقييم حجمها والتعرف على امكانيات تذليلها .

ونود هنا أن نبرز ثلاثة من هذه المشكلات ، هي تلك التي ترتبط باستكمال البناء الاتحادي ، وبالمستقبل الاقتصادي ، وبالتخلف بمعناه المعروف في دول العالم الثالث .

١ ــ استكمال البناء الاتحادي :

ثمة خطوات اخرى غير التي شهدناها تبقى على طريق استكمال البناء الاتحادي ولا بد أن تحظى بالنصيب الاوفر من الاهتمام .

يبقى صدور الدستور الدائم الذي يحقق الاستقرار الدستوري للدولة ويقضي على مخلفات الولاء المزدوج الموزع بين الدولة والامارة .

ويبقى حل ما هنالك من مشكلات حدودية بين الامارات ، وهي مشكلات عرفتها اغلب الاتحادات المماثلة في العالم في اول عهدها بالاتحاد ولكنها في جميع الحالات توصلت الى حلولها . ولا يملك المرء الا ان يتطلع الى خريطة ادارية جديدة لدولة الامارات ، تقام على اسس علمية تخطيطية سليمة لكي تحل محل هذا « الموزايك » الغريب الذي ترسمه خريطة الحدود بين الامارات في هذه المرحلة .

ويبقى كذلك نقل اختصاصات الهيئات القضائية المحلية للقضاء الاتحادي واعداد قانون السلطة القضائية لتوحيد القضاء على مستوى الدولة .

ثم هناك ضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية والجمركية بين الامارات في مراحل تدريجية مناسبة تنظمها قوانين اتحادية . ويدخل في ذلك الغاء جميع الضرائب والرسوم المفروضة على انتقال السلع من امارة الى اخرى ، كما يدخل فيه ضرورة الاتفاق على سياسة مركزية بالنسبة للنفط .

تلك ــ وغيرها ــ ضرورات لا مناص عنها في تكوين اي دولة اتحادية عصرية . وهي اتية بلا ريب . قد تتأخر بعض الخطوات بعض الوقت ، ولكن ذلك في ضوء تجارب الامم الاخرى على نحو ما اسلفنا لا ينبغي أن يسبب اكثر مما يستحقه من قلق او ان يؤدي الى المبالغة في التعجل ، وان كنا مطالبين بعقد العزم على بلوغ الغاية ، وبالمثابرة على تنفيذ الخطط المرسومة ، ومطالبون ايضا بالنظرة الذكية الشاملة التي تعلو فوق الاعتبارات المحلية المؤقتة وتنطلق ــ بذكائها وشمولها ــ الى افاق المستقبل ، مستقبل الاجيال القادمة التي

ينبغي ان تتسلم من ابائها بناء قد احسن تصميمه ، كما أحسن فيه تنفيذ هـــذا التصميـــم .

٢ ــ القـــوة البشريـــة :

ونقصد هنا مظهرا محدودا من مظاهر هذه القوة البشرية ، الا وهو عدد السكان الملائم للبلاد . فبحسب التعداد الرسمي الاخير (١٩٧٦) وصلـــت جملة سكان الدولة الى ٦٥٠ر٠٠٠ نسمة . وحتى اذا اصرفنا النظـــر عن ان هذا العدد يجمع بين المتوطنين بصفة دائمة وبين المهاجرين هجرة مؤقتة ، فانه فيما يبدو لنا لا يحقق القوة البشرية المناسبة لمساحة الدولة ، ولمواردهـــا ، ولمطامحها في استغلال هذه الموارد .

ولعله مما يوضح طبيعة هذه المشكلة ان تلقى نظرة على بعض النتائـــج التي توصلت اليها المؤسسة الاستشارية السويسرية الكتروات Elektrowatt التي قامت بعمل مسح شامل للامارات منذ وقـــتEngenieurunternehmung قريب . ومن هذه النتائج ان تنفيذ البرامج الصناعية المنشودة في دولة الامارات لا يمكن ان يتحقق ويؤتى ثماره الا اذا زاد سكان الدولة بحيث تصل جملتهم في عام ١٩٨٥ الى نحو ٣ مليون نسمة . ويشير تقرير هذه المؤسسة صراحة الى انه اذا استمر حكام الامارات في تقييد الهجرة الى البلاد فان الاسواق المحليـــة سوف تكون اصغر مما يلزم لوقوف الصناعات الجديدة على قدميها . ويضرب التقرير مثلا بامارة ابو ظبي فيقرر انه الوصول الى معدل زيادة قدرها ١٦٪ في جملة ناتجها المحلي G D P ينبغي ان يصل مجموع القوة العاملة في الامـــارة الى ٢٢٦ر١٠٠٠ نسمة قبل عام ١٩٨٥ .

ولا شك في الوقت نفسه انه بدون هذه الزيادة في القوة البشرية ســـوف لا يتيسر التنويع المنشود للتنمية الاقتصادية الهيكلية للبلاد ، حيـــث لا يزال البترول وحده يحتكر نحو ٨٠٪ مصدر من جملة الناتج المحلي للدولة .

واذا نظرنا بعد ذلك الى تصنيف سكان الدولة من حيث جنسياتهم ، لهالنا ارتفاع نسبة الاجانب ونسبة الذكور من السكان بدرجة شاذة ، كما يتضح من المقارنة التالية بين امارة ابو ظبي وبين بعض الدول ، مع ملاحظة ان الاجانب هنا يشملون العرب وغير العرب .

جدول ٣ ــ مقارنات سكانية (٪)

الدولة	جملة السكان	نسبة السكان الوطنيين	نسبة الاجانب	نسبة الذكور	نسبة الاناث
ابو ظبي ١٩٦٨	٤٦ر٣٧٥	٤٨	٥٢	٧٥	٢٥
ابو ظبي ١٩٧٥	٢١٠ر٨٧٠	٢٧	٧٣	٧٣	٢٧
البحرين ١٩٧١	٢١٦ر٠٠٠	٨٣	١٧	٥٤	٤٦
الكويت ١٩٧٣	٨٧٣ر٤٧٤	٤٥	٥٥	٥٥	٤٥
سويسرة	٦ر٢٦٩ر٧٨٣	٨٣	١٧	٤٩ر٣	٥٠ر٧

ونحن اذن ازاء بنية ديمجرافية مختلة ، ويزيد من اختلالها ان نسبة كبيرة من هؤلاء الاجانب هم من غير العرب وخاصة من الهنود والباكستانيين والايرانيين . ولا شك ان بعض هؤلاء قد مضى على اقامتهم في الامارات مدة طويلة وارتبطت حياتهم بها ، وقد لا يصعب اندماجهم في المجتمع العربي ، ولكن منهم ايضا من تسلل للبلاد منذ وقت غير بعيد ــ وبطرق غير مشروعة ــ وهي عملية لم تنقطع بعد انقطاعا تاما ولا تزال تشغل اذهان اولى الامر في الدولة .

ومن البديهي ان تزايد مثل هذه العناصر غير العربية يعني تشويه الوحدة البشرية ، وافساد التجانس العرقي واللغوي ــ بل والديني ايضا في بعض الحالات ــ ، وخاصة وان هذه العناصر تتوزع في اكثر من موضع بالبلاد : في دبي بوجه خاص ولكن كذلك في عجمان وفي رأس الخيمة وغيرهما . ولسنا بحاجة الى ابراز الاحتمالات الخطيرة لوجود اقليات كبيرة غير عربية في جسم الدولة ، وفي عالمنا العربي اكثر من درس ينبغي ان نعيه من هذا المضمار .

والحل الذي يفرض نفسه فيما نرى هو المزيد من تشجيع هجرة العرب الى دولة الامارات العربية المتحدة ، حتى يصبح لونها العربي اشد لمعانا ، واعظم بهاء ، وحتى تستطيع الدولة بشخصيتها العربية المكتملة ان تسد الابواب في وجه كل طامع ودخيل . هذا هو السبيل لتقليص الحجم النسبي للاقليات غير العربية ، لا سبيل سواه ، او هو السبيل الامثل على كل حال . فقد يكون في ترحيل غير العرب من البلاد ــ على نحو ما فعلت دول اخرى ــ غير مأمون العواقب ، ولا تقره طبيعة العرب السمحة ، فضلا عن ان امتصاص

الصالحين من هؤلاء المهاجرين غير العرب في جسم الدولة بسهم في اثرائهـا بمزيد من السكان الذين يمكن ان يصبحوا جزءا لا يتجزأ من وطنهم الجديد .

ومن المنطقي في الوقت نفسه ان تعمل الامارات على تيسـير التجنس بجنسية الدولة للوافدين العرب ، بل والتوسع في هذا اليسير بما يحقق الوصول الى الحجم الامثل للسكان ، السكان الدائمين في صورة اسر بذكورها واناثها تتخذ البلاد وطنا لها وترتبط بتربته ارتباط حياة وممات .

قد يكون هذا الحجم الامثل مليونا او مليونين ، او اكثر من ذلك أو اقل . هذا أمر يقرره المخططون ، وفي ضوء دراسات عميقة لامكانيات الاستيعـاب السكاني السليم ، ولكن الامر الذي لا نشك فيه هو ان انتهاج سياسة واعيـة بالتوطين الدائم للوافدين العرب هو خير طريق للوصول للحجم الامثل للسكان، ذلك الحجم الذي يحقق تنفيذ برامج التنمية الطموحة ، ويخلق مزيدا من الهيبـة الدولية ، ومزيدا من الشعور بالامان ، ومزيدا من التوازن بين الثروة الطبيعية والثروة البشرية ، فضلا عما يعنيه بالضرورة من ازالة مظهر من مظاهر الخلل الحالية في البيئة الديموجرافية ، هو الارتفاع الشاذ في نسبة الذكور بين السكان.

وهناك اكثر من مثل لدول اختارت هذه السياسة ونجحت في تحقيقها . يكفي ان نذكر ان كندا عملت ولا تزال تعمل على تشجيع التجنس لعدد كبـير من الاوروبيين والامريكيين بوجه خاص ، وهي لا تزال ترنو الى المزيد مـن السكان . وقد يصح ان نذكر ايضا ان اليهود قد أفلحوا في اقل من ٣٠ عاما في رفع عدد السكان في فلسطين المحتلة الى اكثر من ثلاثة ملايين ، وهم يتحدثون اليوم عن الوصول بهذا العدد الى خمسة بل الى ثمانية ملايين . واسرائيـل مخلوق سياسي شاذ ، ولكنها أيضا تحتل منطقة لا يمكن القول بأنها تتصف بالثراء في مواردها الطبيعية وحققت مع ذلك الكثير من التقدم والعمران بما توفر لديها من راس المال (المتدفق من الخارج) ، ومن الخبرة التي يملكها هذا العدد مـن السكـان المهجرين .

٣ ــ مشكـلات التخلف :

لا تختلف دولة الامارات العربية المتحدة كثيرا عن سائر دول العالم الثالث في طبيعة هذا النوع من المشكلات ، ولكن هناك اختلافا جديرا بالتنويه في الحجم النسبي لهذا التخلف . وقد يكفي لايضاح ذلك ان نورد الجدول الاتي جـدول (٤) الذي يبين مدى التخلف في دول الخليج البترولية ومن بينها دولة الامارات ، اذا قورنت بمناطق اخرى تدخل في معظمها ضمن دول العالم الثالث .

جـــــدول ٤

بعض مؤشرات التخلف في دول الخليج البترولية (١٥)

المؤشـــر	امريكا اللاتينية	الدول الاسيوية النامية	دول الخليج البترولية
الطـــرق البريـــــة (كيلو متر لكل ١٠٠٠ كم٢)	٧٩	٨٠	١٦
السكـــك الحديدية (كيلو متر لكل ١٠٠٠ كم ٢)	٨	١١	١٦
معـــدل الاميـــــة (النسبة المئوية للسكان)	٣٥	٦٧	٧٨

ولن يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لمؤشرات اخرى كالحالة الصحيـــــة ، وانتاجية الفرد ، وغير ذلك من مؤشرات .

ولا يسمح المقام بتفصيل القول في مظاهر هذا التخلف في الدولة ومقدار ما بذل من جهود في طريق القضاء عليها . ولكننا نود هنا ان نركز على جانب واحد من جوانب الموضوع نعتقد انه يأتي في مقدمة المشكلات الجديرة بالاهتمام المركز في وقت مبكر ، الا وهو التعليم بمعناه الشامل . فالامارات لم تعرف التعليم الا في وقت متأخر للغاية ، فلم تكن بها مدرسة واحـــدة حتى عام ١٩٥٣ ولم يـــزد مجموع المدارس بها بعد ذلك بخمس سنوات عن سبع مدارس .

وفي الوقت الحاضر ، بعد الجهود المكثفة التي بذلت في مجال التعليم بعـــد قيام الاتحاد بوجه خاص ، وصل مجموع الطلبة في كل المراحل في عام ٧٦/٧٥ الى نحو ثمانين الف طالب وطالبة يتعلمون في نحو ٢٥٠ مدرسة (١٦) ، كمـــا قفزت ميزانية وزارة التربية والتعليم لذلك العام الى ٥٧٠ بليون درهم (مقابل نحو ٦٢ بليون درهم في عام ١٩٧٢) (١٧) .

وتشير هذه الارقام الى انطلاقة جدية نحو نشر التعليم في ربوع البلاد . ولا شك ان انشاء جامعة الامارات العربية المتحدة (يعتبر تتويجا) لهذه الجهود الحميدة . ومع ذلك فلا يزال الطريق طويلا في هذا المجال الحيوي الخطير ، لا تزال الدولة بحاجة الى اضعاف عدد المدارس الحالي ، والى نواة صلبة مـــن المدرسين الوطنيين ، فضلا عن الحاجة الى عدد من مراكز البحوث العلميـــــة التي تستهدف ايجاد الحلول العملية لمختلف مشكلات التنمية الاقتصاديـــــة والاجتماعية . ومن المنطقي ايضا ان تركز فلسفة التربية والتعليم في الامارات على عدد من المحاور التي ترتبط بأوضاع البلاد الخاصة . فاذا كان التصنيع مثلا

ضرورة حتمية لتنويع البنية الاقتصادية التي يسيطر عليها البترول في الوقت الحاضر سيطرة خطيرة ، فان التعليم الصناعي ينبغي ان يحتل مكانته المرموقة ومثل ذلك يقال عن ضرورة توكيد مفاهيم الوحدة الوطنية عند الناشئة ، وتبصيرهم علميا بمغزى الاتحاد وأسسه ودواعيه ، بما يجعل فكرة الوحدة تجري في نفوسهم مجرى الدماء في العروق . ولا شك أيضا في أنه في بيئة صحراوية كبيئة الامارات ينبغي ان يكون للمعارف الخاصة بالمياه الجوفية وبطرق الري الحديثة والاساليب الحديثة لاستغلال الاراضي الجافة — الداخلية منها والساحلية — مكانها في برامج التعليم في مختلف مراحله . وعلى هذه البرامج فوق هذا كله أن تستهدف تمجيد الطموح العلمي قبل تمجيد المال ، مصداقا لقول الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة : « ان العلم هو الثروة الحقيقية التي يجب على الابناء ان ينهلوا منها ، لان المال لا يدوم ، ولان العلم هو اساس التقدم » .

تلك بعض المشكلات التي تواجه الدولة الناشئة وثمة مشكلات اخرى تنتظر الحلول ، ولكن ليس من بينها جميعا ما يستعصي على الحل ، طالما استمرت « ارادة » التقدم التي لا حد لما يمكن ان تحققه من معجزات .

الهوامش :

١ــ سيد نوفل . **الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة** . الكتاب الثاني ، امارات ساحل عمان ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٤ .

٢ــ عبد الحميد عبد القادر غنيم . **مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي : دراسة في الجغرافية السياسية** . رسالة ماجستير غير منشورة ، باشراف د. محمد صفي الدين ابو العز ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣ــ
Fenelon, K.G. THE UNITED ARAB EMIRATES: AN ECONOMIC AND SOCIAL SURVEY. London: 1973, P.10.

٤ــ يوسف ابو الحجاج . **بحوث في العالم العربي** . القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٩ ــ ٤٤ .

٥ــ
John Badeau. THE SOVEREIGN ARAB WORLD FACES THE FUTURE. A lecture given at the Arab League in Cairo, Feb. 19, 1966fl P. 11.
IBID. P. 13.

٧ــ «نص خطاب سمو الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان » . **صحيفة الاتحاد** . ابو ظبي ، مارس، ١٩٧٧ .

٨ــ
Sadek, M.I. & Snavely W.P. BAHRAIN, QATAR AND THE U.A.E. Lexington: 1972. P. 46.

٩ــ ٠٠٠ر٦٠٠ر١ برميل من ابو ظبي ، ٠٠٠ر٣٠٠ من دبي ، ٠٠٠ر٥٥ من الشارقة ، ١٨٧٥ . انظر
Anthony I.D. THE MIDDLE EAST OIL: POLITICS AND DEVELOPMENT. (2nd Ed.) Washington: 1975. P. 104.

١١ــ في عام ١٩٧٤ مثلا بلغ متوسط نصيب الفرد من عائدات البترول في دولة الامارات ٣٨١٢٥ دولارا ، تفاق بذلك نصيب الفرد القطري (٠٥٥ر٢٢) دولار) ، والسعودي (٤٥٨٤ دولار) ،ولبيان ضخامة العائدات من الصادرات النفطية نذكر انها بلغت ٢٦ر٨ بليون درهم في عام ١٩٧٥ .

١٢ ــ وزارة الاعلام والثقافة . دولة الامارات العربية المتحدة . **الكتاب السنوي لعام ١٩٧٦** . ص ٥٢ .

١٣ ــ MEED. 2/4/1976.

١٤ــ يوسف ابو الحجاج . **بحوث في العالم العربي** البحث السابع ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٥ــ
"The Recent Economic Structure in Selected Countries" U.N. 1969

١٦ــ وزارة الاعلام والثقافة ، دولة الامارات العربية المتحدة . **الكتاب السنوي لعام ١٩٧٦.** ص ١٣٠ .

١٧ــ **المصدر السابق** . ص ٤١ .

صدر المجلد السنوى الثانى عشر من

كبرى المجلات
المتخصصة
فى الوطن
العربى

- مرجع علمى للعاملين فى الحقل السياسى والدبلوماسى والإعلامى .
  تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- المجلد مزود بفهرس تحليلى وفهرس للمعاهدات والاتفاقات الدولية .
- ١٠٠٠ صفحة ... الثمن ٢٠٠ قرش
- يطلب من قسم الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء
  القاهرة - جمهورية مصر العربية .
- يضم الأعداد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ الصادرة خلال عام ١٩٧٦

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالى